LC/33-WP/8-3
24/4/08

اللجنة القانونية — الدورة الثالثة والثلاثون

(مونتريال، ٤/٢١ – ٢٠٠٨/٥/٢)

البند رقم ٨: تقرير عن الأعمال المنجزة في هذه الدورة

مشروع تقرير عن عمل اللجنة القانونية
خلال دورتها الثالثة والثلاثين

مرفق طيه الفقرات من ١:٣ الى ٥:٣ من مشروع تقرير اللجنة القانونية بشأن البند ٣ من جدول الأعمال.

– – – – – – – – –

البند رقم ٣: تعويض الأضرار التي تلحقها الطائرات بالأطراف الثالثة بسبب أفعال التدخل غير المشروع أو المخاطر العامة

١:٣ قدم أمين اللجنة ورقة العمل LC/33-WP/3-1 التي تحتوي على ملخص ونصي مشروعي الاتفاقيتين. وقدم السيد أ. مُتي، أحد المقررين، ورقة العمل LC/33-WP/3-4 التي تحلل مشروع اتفاقية تعويض الضرر الذي تلحقه الطائرات بالأطراف الثالثة. ثم قدم السيد م. جينسون، المقرر الآخر، ورقة العمل LC/33-WP/3-3 التي تحتوي على تقريره عن مشروع اتفاقية تعويض الضرر الذي تلحقه الطائرات بالأطراف الثالثة في حالة التدخل غير المشروع ("اتفاقية التعويض عن التدخل غير المشروع").

٢:٣ طلب الرئيس تقديم ورقات العمل الأخرى قبل بدء المناقشات حول البند ٣ من جدول الأعمال. وبعد أن قدمت رابطة أمريكا اللاتينية لقانون الطيران والفضاء (ALADA) ورقة العمل LC/33-WP/3-2 قدمت المانيا ورقة العمل LC/33-WP/3-5 (استثناءات من الحدود على مسؤولية المشغل ("امكانية تجاوز الحدود")) وورقة العمل LC/33-WP/3-6 (اعفاء مقدمي الخدمات الآخرين من المسؤولية) وورقة العمل LC/33-WP/3-7 (آلية التعويض الاضافي). ثم أدلت الايالتا بملاحظات افتتاحية ذكرت فيها أولا أنه لا حاجة الى اتفاقية بشأن المخاطر العامة للأسباب المبينة في ورقة العمل LC/33-WP/3-10 التي قدمت لاحقا. غير أن هذا المراقب أعلن عن تفاؤله المشوب بالحذر في امكانية التوصل الى حل وسط في اتفاقية بشأن الارهاب في مجال الطيران بين تعويض الضحايا على النحو الواجب وحماية صناعة الطيران. وسوف يستند هذا الحل الى عناصر أساسية تشمل: ضرورة معاملة الضحايا من الأطراف الثالثة بشفقة وتعويضهم عن خسائرهم النقدية؛ وأن هذه التعويضات يجب أن تذهب بسرعة الى الضحايا أنفسهم؛ وأن الأموال المتاحة للتعويض يجب أن تزيد على قيمة أصول شركات الطيران؛ وأن مسؤولية شركات الطيران يجب أن تخضع لحد أقصى صارم. ولذلك، وافق هذا المراقب على الاقتراح المتوازن الوارد في الورقة المشتركة من جانب الصناعة وهي ورقة العمل LC/33-WP/3-9 التي قدمها الفريق العامل المعني بالطيران (AWG).

٣:٣ قدم أحد المندوبين لعلم اللجنة ورقتي العمل LC/33-WP/3-8 و LC/33-WP/3-11 اللتين قدمتا نتائج العمل الذي أنجزه حتى الآن فريق العمل المعني بآلية التعويض الاضافي: مشروع النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف في آلية التعويض الاضافي؛ ومشروع اللوائح التنظيمية لآلية التعويض الاضافي؛ ومشروع اللوائح التنظيمية بشأن الاستثمار. وأحاطت اللجنة علما، مع الارتياح، بهذا العمل الجاري، ودعا الرئيس الذين يرغبون في الانضمام الى فريق العمل وتقديم مساهمات في نشاطه أن يفعلوا ذلك. وتأجل تقديم ورقات العمل من الفريق المعني بأسر ضحايا سقوط الطائرات (ACVFG) وهي من LC/33-WP/3-12 الى LC/33-WP/3-15.

٤:٣ بعد أن قدم مندوب اليابان ورقة العمل LC/33-WP/3-16 (المسائل التي يجب التصدي لها فيما يتعلق بالاجراءات الخاصة بتحديد مسؤولية المشغل)، اقترح الرئيس أن تؤخذ في الاعتبار أي مقترحات محددة في هذه الورقة، بالاضافة الى المقترحات المحددة في الورقات الأخرى التي قدمت من قبل، وذلك في أثناء استعراض اللجنة لمشروعي الصكين مادة مادة. ثم دعا الرئيس الى تقديم أي تعليقات عامة في هذه الأثناء. وقد لخص أحد المندوبين، بصفته رئيسا للفريق الخاص التابع للمجلس، العملية التي قام بها الفريق للخروج بمشروعين كي تنظر فيهما اللجنة. وأعرب مندوب آخر، بصفته نائبا لرئيس الفريق الخاص عن رغبته في التشديد على التحول في التفكير الذي حدث في سياق التدخل غير المشروع منذ دورة اللجنة الأخيرة، من مبدأ المسؤولية الى مفهوم تعيين المسؤولية.

٥:٣ أعرب أحد الوفود عن امتنانه للعمل الممتاز الذي قام به الفريق الخاص، ولاحظ أن تحديث اتفاقية روما لسنة ١٩٥٢ يمثل مسعى مساوي في الأهمية للجهود التي انتهت باعتماد اتفاقية مونتريال لسنة ١٩٩٩، وأشار الى أن أي آراء يعرب عنها خلال جلسات اللجنة لن تصادر على موقفه في أي مؤتمر دبلوماسي يعقد. ومدح وفد آخر بالمثل عمل الفريق الخاص، مشيرا مع ذلك الى أن المقترحات المتضادة مثل المقترحات المقدمة في الورقات من LC/33-WP/3-5 الى LC/33-WP/3-7 تستحق بالتأكيد النظر فيها. ونظرا للنقاط المبينة في ورقة العمل LC/33-WP/3-10، نوه بأن مشروعي الاتفاقيتين مقدمان لنظر اللجنة، أي أن ذلك يشمل اتفاقية المخاطر العامة التي ستكون ذات أهمية عظمى لمنطقته – أفريقيا – التي لا يكون فيها القانون المحلي فعالا بشكل دائم في هذا المجال؛ وهذا ما وافق عليه المجلس الذي يجب احترام قراره. وأعرب هذا الوفد أيضا عن رأيه في ضرورة اعطاء الايكاو مسؤولية رقابية بخصوص آلية التعويض الاضافي.